

دراسات في الوثائق الإسلامية

(عهد عمر بن الخطاب للنصارى)

للدكتور قوفى سلطان البونزكى

كلية الآداب جامعة الموصل

تعتبر الوثائق من أول المصادر المهمة لدراسة التاريخ الإسلامى لأنها تحوى مادة تاريخية أصيلة . ونقصد بها على الخصوص الأوراق الرسمية كالرسائل والمنشورات والسجلات والأحكام القضائية والنظم المالية والفتاوى الدينية والمعاهدات السياسية والمراسيم وعمود التولية لكبار الموظفين من وزراء وولاء وقواد . ومع ذلك فإن الكثير من هذه الوثائق سواء المكتوبة باللغة العربية أم بغيرها قد فقدت على الرغم من أهميتها الكبيرة فى دراسة التاريخ الإسلامى ، ولعل السبب الرئيسى فى ضياعها وإتلافها يرجع إلى أن العالم الإسلامى بعد أن كان وحدة سياسية إلى آخر عهد الدولة الأموية فى سنة ١٢٢ هـ / ٧٥٠ م انقسم على نفسه نتيجة لظهور الصراعات السياسية بين المسلمين والتعصب الدينى عند غير المسلمين مما أدى إلى فقدانها أو تزيفها ولا سيما فى فترة حدوث انفصال أقاليم عديدة عن الدولة الإسلامية .

فالوثائق التاريخية الأولى لا تزال مجهولة لنا ولم يبق منها غير القليل مبعثرة ومتناثرة في كتب المتأخرين^(١) وعلى الباحثين في التاريخ الإسلامى ألا يترددوا في البحث عنها (الوثائق) ونشرها وجمع ما وجد منها في كتب المتأخرين لأنها هى السبيل الرئيسى لإيصالنا إلى الحقيقة السليمة .

وستحاول دراسة الوثيقة التاريخية التى نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب تارة وإلى قائده عبيده بن الجراح تارة أخرى والتى تناقلها الفقهاء والمؤرخون المسلمون والمستشرقون واختلفوا فى نسبتها فمنهم من اعتبرها وثيقة أصدرها الخليفة عمر لتحديد العلاقة بين المسلمين والنصارى ومنهم من أنكر على الخليفة عمر أن يصدر مثل هذه الوثيقة لا سيما وأنه كان من أشد الخلفاء الراشدين رحمة بالنصارى وغيرهم من أهل الذمة . ولنا فى أقواله ووصاياه فيهم خير دليل على ذلك . فقد روى عنه عند وفاته أنه قال (أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله أن يوفى لهم بعدهم وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم)^(٢) .

ان أغلب الفقهاء والمؤرخين الذين أشاروا إليها - وان اختلفوا فيها - عاشوا فى العصور الإسلامية المتأخرة منهم أبو بكر محمد بن الوليد القهرى الطرطوشى المالكي^(٣) المتوفى سنة ٥٢٠ هـ / ١١٢٢٥ م فى كتابه (سراج الملوك) كما رواها ابن عساكر^(٤) (ت ٥٧١ هـ / ١١٧٥ م) فى كتابه (تاريخ دمشق) بعده أوجه . وقد نقلها الفقهاء والعلماء والمؤرخين المتأخرون منهم الشيخ عبد الله محمد بن الشيخ مفلح المقدسى الحنبلى (ت ٧٦٣ هـ) فى كتاب (الآداب الشرعية والمصالح المرضية)^(٥) وكتاب (العزى المحلى) لعزى^(٦) الدين ابن محمد بن يحيى بن المخاطة المولود عام ٨٢٤ هـ . وكتاب (كناش) للشيخ محمد^(٧) بن عمر الخونسكى البصرى (من علماء القرن الحادى عشر) . وكتاب (الشروط العمريّة على أهل الذمة) للقاضى ابن محمد عبد^(٨) الله بن أحمد بن زير القاضى كتبه سنة ٨٥٩ هـ . وكتاب (مرسوم بعض الملوك

الصلاحية في الزام أهل الذمة بالشروط العمرية) المؤلف مجهول^(٩) . ومكتاب
(المذمة في استعمال أهل الذمة) لشمس الدين أبي امامة^(١٠) محمد بن علي
ابن عبد الواحد المغربي النقاش المهرى .

وقد وجدت صور أخرى من العهد تشير إلى أن النصارى انتهوا إليها بعد
محادثة جرت بين الخليفة عمر بن الخطاب وقائده أبي عبيدة بن الجراح من
جانب وبين البطريرك قسطنطين من جانب الآخر^(١١) وسنشير إلى العهد الذي
أورده الطرطوشي^(١٢) باعتباره أقدم من أشار إليه .

صورة عهد عمر للنصارى

بسم الله الرحمن الرحيم :

هذا كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى مدينة (-) أنكم
لما قدمتم إلينا^(١٣) سألناكم الأمان لأنفسنا وذرائنا وأموالنا وأهل وشرطنا
لكم على أنفسنا ألا نحدث في مدائننا ولا فيما حولها ديرا ولا كنيسة ولا
قلية^(١٤) ولا صومعة^(١٥) —————^(١٦) ولا نحدد ما خرب منها ولا
ما كان^(١٧) نختطأ منها في خطط المسلمين في^(١٨) ليل ولا نهار وأن توسع
أبوابها لليلة وابن السبيل وأن نزل من مرتبنا من المسلمين ثلاث ليالى^(١٩)
نطعمهم ولا نؤوى في كنايسنا ولا في منازلنا جاسوسا ولا نكتم غشا
للمسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن^(٢٠) ولا نظهر شرعنا^(٢١) ولا ندعو إليه
أحدا ولا نمنع أحدا من ذوى قرابتنا الدخول في الإسلام أن أراد^(٢٢) .
وأن يوقر المسلمين ونقوم لهم من مجالسنا إذا أرادوا الجلوس . ولا نقسبه
بهم في شيء من لباسهم من قلنسوة ولا عمامة ولا نعلم ولا فرق شعر ولا نتكلم
بكلامهم ولا نكتفى بكفانهم ولا نركب السروج ولا نقتلد السيوف ولا نتخذ
شيئا من السلاح ولا نحمله معنا ولا ننقش على خواتيمنا بالعربية . ولا
نبيع الخمر وأن نجز مقادير رؤوسنا ونلزم زينا حيثما كنا وأن نشد

الزناير (٢٣) على أوساطنا ولا نظهر صلباننا وكتبتنا في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم . ولا تضرب نواقيسنا في كنائسنا الا ضربا خفيفا . ولا نرفع أصواتنا بالقراءة في كنائسنا في شيء من حضرة المسلمين . ولا نخرج شعائقتنا (٢٤) ولا باعوثنا (٢٥) . ولا نرفع أصواتنا مع موتانا ولا نظهر النيران في شيء من طرق المسلمين ولا أسواقهم ولا نجاورهم بموتانا . ولا نتخذ من الرقيق ، ما جرى عليه سهام المسلمين ولا نتطلع إلى منازلهم) .

ولما جاء النصارى بهذا العهد زاد فيه عمر (ولا تضرب أحدا من المسلمين) وقالوا شرطنا ذلك على أنفسنا وأهل ملتنا وقبلنا عليه الأمان فإن نحن خالفنا في شيء عما شرطناه لكم وضمننا على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لنا ما يحل في أهل المعاندة والشقاق (٢٦) واشترط عليهم أيضاً (ان لا يشتروا شيئاً من سبایا المسلمين ومن ضرب مسلماً عمداً فقد خلع عهده (٢٧)) .

يلحق بالعهد أحكام تتعلق بالكنائس نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً فقد ذكر ابن عساکر (٢٨) أن عمر بن الخطاب أمر بهدم كل كنيسة لم تكن قبل الإسلام . ومنع من أن تحدث كنيسة بعد الإسلام وأمر أن لا يظهر صليب خارجاً من كنيسة إلا وكسر على رأس صاحبه) .

وهذه صورة أخرى للعهد يدعى النصارى أنه وضع بعد المحادثة التي جرت بين عمر بن الخطاب وأبي عبيدة بن الجراح من جانب والبطريك قسطنطين من جانب آخر إذا اشترط الخليفة عمر (على المومنين دفع ثمانية وأربعين درهماً وعلى الوسط أربعة وعشرون درهماً وعلى المدقع اثنا عشر درهماً وعلى ألا يحدثوا كنيسة ولا يرفعوا صليباً بين ظهراني المسلمين وعلى أن يقرؤوا ضيوفهم ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ وعلى أن يحملوا راجلهم من رستاق إلى رستاق وعلى أن يناصرهم ولا يفسدهم وعلى أن يستمالوا مع عدوهم والا استحللنا سفك دماهم وسبي أبنائهم ونساءهم وذلك عهد الله وعده وذمة المسلمين (٢٩) . ويرد في كتاب الخراج لأبي يوسف (٣٠) صورة أخرى للعهد

فما رواه عثمان بن حنيف (وأن لا يترك أحد منهم يتشبه بالمسلمين في لباسه ولا في مركبه ولا في هيئته ويؤخذوا بأن يجعلوا في أوساطهم الزنارات — مثل الخيط الغليظ يقدح في وسطه — كل واحد منهم وبأن تكون قلائصهم مضربة وأن يتخذوا على سروجهم في موضع القرايبس مثل الرمانة من خشب وبأن يجعلوا شرك نعالهم مثنية ولا يحدو على حدو المسلمين وتمنع نساؤهم من ركوب الراحات ويمنعوا من أن يحدوا بناء بيعة أو كنيسة في المدينة إلا ما كانوا صالحوا عليه وصاروا ذمة وهي بيعة لهم أو كنيسة فما كان كذلك تركت لهم ولم تهدم وكذلك بيوت النيران ويتركون يسكنون في أمصار المسلمين وأسواقهم يبيعون ويشترون ولا يبيعون خراً ولا خنزيراً ولا يظهرون الصليبان في أمصار المسلمين . ولتكن قلائصهم طوالاً مضربة فرعاً لك أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي هكذا كان عمر بن الخطاب أمر عماله أن يأخذوا أهل الذمة بهذا الزي حتى يعرف زعيمهم من زعي المسلمين) .

لقد نسب بعض الفقهاء هذا العهد إلى عمر بن الخطاب والذي بعث به النصارى إليه عندما فتح المسلمون بلاد الشام وقد اتخذ الفقهاء من هذا العهد المنسوب إلى عمر القانون الثابت والمعول عليه كلياً في تحديد العلاقة بين المسلمين والنصارى ، والذي يجب تطبيقه بمخالفته عليهم في البلاد المفتوحة ، وزادوا عليه بأن اجتهدوا في نصوصه وبنوده يحللونها ويؤولونها ويوصون الخلفاء الذين جاءوا بعد الخلفاء الراشدين بوجوب تطبيقها والإلتزام بها لأنها نسبت إلى الخليفة عمر بن الخطاب .

والواقع أن هذا العهد لا يمتثل أن يكون صحيحاً لأنه نسب تارة إلى عمر وإلى قائد ابن الجراح تارة أخرى ، ولأنه (لم تجر العادة أن يشترط المغلوبون الشروط التي يسترضونها ليرادعهم الغالب) (٢١) .

لغف إلى هذا أنه من الغريب أن يحرم على المسيحيين تعلم القرآن هم

وأولادهم ومع ذلك يرد في إحدى صور العهد اقتباس من آيات القرآن في خطابهم للخليفة (. . . أن تعطى الجزية عن يد ونحن صاغرون) (٢٢) .

كما أن العهد لم ينص على اسم البلد وهذا ما يحملنا على الاعتقاد بوضع هذا العهد ، لأن المعاهدات التي عقدها الخلفاء والقادة المسلمون مع أهل البلاد المفتوحة ذكروا فيها اسم البلد وأحياناً الممثل لهذا البلد ، وهذه نماذج من العهود لأهل البلاد المفتوحة فتلاً (٢٣) (هذا كتاب من النبي محمد إلى أبي الحارث ابن علقمة أسقف نجران) ويقول المستشرق ترتون (٢٤) (إننا لا نجد قط عهداً مع أية مدينة من مدن الشام يشبه عهد عمر بن الخطاب بحال من الأحوال) ويمكن الإستشهاد بالعهد الذي قطعه عمر مع أهل حمص جاء فيه (أن أهل حمص صالحوه على أن يؤمنهم على أنفسهم وأموالهم وسور مدينتهم وكنائسهم وأرواحهم واستثنى عليهم ربيع كنيسة يوحنا للمسجد واشترط الخراج على من أقام منهم) (٢٥) ويشك المستشرق ترتون (٢٦) في نسبة للعهد إلى عمر بقوله (إننا لا نستطيع الإدعاء بأن عمر أراد وضع تشريع للمستقبل إذ لم يكن ذلك أسلوب عمر بن الخطاب لإدراكه بتغيير الأحداث في المستقبل ، ولو وضع عمر مثل هذا العهد كتشريع لصرح والتزم به الخلفاء الذين جاءوا بعده ولرواه المؤرخون الأولون الذين رووا أصغر الحوادث فكيف لا يروون مثل هذا العهد الخطير) .

ولو افترضنا أن موقع بلاد الشام على حدود الدولة الإسلامية جعلها أكثر من غيرها تعرضاً للحروب مع البيزنطيين وأن هذا الوضع أدى إلى فرض قيود معينة على النصارى فلماذا لم تنقيد به النصارى في عهده وعهد من تلاه من الخلفاء في كافة أنحاء الإمبراطورية الإسلامية ويقول جرجي زيدان (٢٧) . (إننا في حيرة من صحة نسبة العهد إلى عمر فالعهد وارد في كتب المسلمين فلا يحتمل أن يضعه الطرطوشي لما له من المنزلة في الزهد والتقوى ما يميزه عن الكذب كما أن أكثر مواد هذا العهد وارد في كتب الفقه في أحكام أهل

الذمة منها ما كتب قبل زمن الطرطوشى ومنها ما كتب بعده ، كما جاء ذكر هذا العهد فى كتب السياسة والنظم فقد جاء فى كتاب الأحكام السلطانية للماوردى^(٢٨) المتوفى سنة ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م والذى سبق الطرطوشى بسبعين سنة فى باب (الجزية والخراج) ويشير ابن الأثير^(٢٩) (ت ٦٣٠ هـ / ١٢٢٣ م) إلى ذكر العهد فى حوادث سنة ٤٨٤ هـ ، وابن زير القاضى^(٣٠) بقولهم (وأخرج توقيع الخليفة بإلزام أهل الذمة الغيار وليس مآشرطه عليهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب) كما أن بعض الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس حاولوا الرجوع إليه فى معاملة النصارى ومنهم عمر بن عبد العزيز الذى أراد رد النصارى إلى ما نسب إلى عمر بن الخطاب من العهد ، وكذلك فعل المتوكل الخليفة العباسى .

ولو رجعنا إلى ماورد عن عمر بن الخطاب وإلى وصاياه فيهم لرفضنا نسبة هذا العهد إليه فقد جاء فى وصيته لخليفته من بعده (. . . وأوصيك ألا ترخص لنفسك ولا لغيرك فى ظلم أهل الذمة)^(٣١) وينتقد محقق^(٣٢) كتاب (أحكام أهل الذمة) لابن القيم الجوزية النصوص الواردة فى عهد عمر فيقول (ولا يصدق ورود عبارة (شد الزنار على الأوساط) فالزنائر جمع تكسير للفظ (الزنار) الذى هو لفظ يونانى موضوع للمنطق أو الحزام ولم تكن هذه الصيغة شائعة الإستعمال فى عهد عمر فكيف يستعمل هذا اللفظ الأجمعى رغم قيام المنطق أو الحزام (مقامه) .

أما المؤرخون الذين أسهموا فى مواد هذا العهد وتفصيلاته ولاسيما فى موضوع الغيار وإلزام النصارى الزنار فكانوا من المتأخرين فاعرض فقط لأزياء النصارى ابن جرير الطبرى ولا البلاذرى من أئمة التاريخ المتقدمين مما يحملنا على الإقناع بكثرة الإدراج على تلك الأصول التى وضعها عمر بن الخطاب .

كما ينتقد جرجي^(٢٢) زيدان نصوص هذا العهد فيقول (يتضح من نصوص هذا العهد عنصر الضغط والصغار للنصارى خلافاً لما جاء في سائر عهد الأمان أو كتب الصلح في صدر الإسلام وخلافاً لما هو معروف عن عدل عمر ابن الخطاب ورفقة بأهل الذمة فكان إذا أساء مسلم إلى مسيحي إقتصر له منه ولو كان المسلم من كبار الصحابة كما اقتصر لذلك القبطي من عمرو بن العاص وابنه ، وقال لعمرو بن العاص (يا عمر مذكم استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً) وهذا تناقض واضح بين مناقب عمر ونصوص هذا العهد ، مما يقبدر إلى الذهن أنه موضوع بعد عهد عمر بن الخطاب بزمان . فقد نعم النصارى وغيرهم من الذميين بكل ما كان ينعم به المسلمون في ماعدا دفع الجزية .

ويعتقد بعض المؤرخين أن نصوص هذا العهد وضعت في وقت متأخر عن عهد عمر بن الخطاب .

أنه إذ تكن ثمة ضرورة وقت الفتح لإلزام أهل الذمة بلبس نوع من الثياب يخالف ما يلبسه المسلمون إذ كان لكل من الفريقين وقتذاك ثيابه الخاصة وكان أهل الذمة يفعلون ذلك من تلقاء أنفسهم دون إجبار أو إلزام^(٢٣) . فيقول Chafik Chehata في دائرة المعارف^(٢٤) الإسلامية (أما الشروط الشديدة الخاصة التي كانت تشتد وطأتها بازدياد روح التعصب فقد ظهرت أول صورة لها في وثيقة تعرف بـ (عهد عمر) الذي قيل : أنه عقده مع نصارى بيت المقدس على أنه من المؤكد أن هذه الوثيقة وضعت في عهد متأخر عن أيام عمر) ويقول زيدان^(٢٥) : إنه (العهد) وضع في أوائل القرن الثالث الهجري لأننا لا نجد إشارة إليه قبل ذلك التاريخ) .

ويذكر أرنولد^(٢٦) أن هذه الشروط تمثل ما كان في العصور المتأخرة من تصرفات أشد تعصباً وأبعد عن التسامح ، وهناك شواهد كثيرة تبين أن

المسيحيين قداماً كانوا في عهد الفتوح الإسلامية الأولى يشكون بما يضعف من قوة دينهم ويؤيد هذا الرأي أرنولد^(٤٨) بقوله (وأخذت حالة النصارى تسوء منذ منتصف القرن الثالث الهجرى وربما كان للاضطهادات التى وقعت على المسلمين واليهود فى بلاد النصارى فى القرون الوسطى أثر فى هذا ، ولم يكن يطلب إلى النصارى تنفيذ الشروط حرفياً كارتدائهم ثوباً مميزاً لهم طبقاً لما ورد فيما نسب إلى عمر فكان العمال النصارى يلبسون أنواباً كأثواب عظماء المسلمين ويجعلون لأنفسهم مقاما عالياً أمام العامة) .

وبعقب سعيد بن بطريق^(٤٩) (ت ٣٢٨ هـ / ٩٢٩ م) على زى النصارى فى اليهود الإسلامية^(٥٠) فيقول (ولم تزل النصارى يلبسون السواد ويركبون الخيل حتى أيام المتوكل) وقد أشار Shedd إلى الرسالة التى بعثها البطريق النسطورى يشوع باف الثالث إلى رئيس أساقفة فارس جاء فيها (أن العرب الذين منحهم الله زمام العالم فى هذه الآونة أصبحوا فى صفنا كما تغلبون وهم لا يضطهدون المسيحية بل يمدحون عقيدتنا ويحترمون قسيسينا وقد يسينا ويساعدون كنائسنا وهياكلنا) .

ان معاملة عمر لأهل الذمة جاءت إنطلاقاً من مبادئ الرسول فقد روى عنه انه قال (من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فانا حجيجه)^(٥١) ويؤيد أرنولد^(٥٢) ذلك بقوله (وبمكنتنا أن نحكم ان الصلات الودية التى قامت بين المسيحيين والمسلمين من العرب بأن القوة لم تكن عاملاً حاسماً فى تحويل الناس إلى الإسلام فمحمد نفسه قد عقد حلفاً مع بعض القبائل المسيحية وأخذ على عاتقه حمايتهم ومنحهم الحرية فى إقامة شعائرهم الدينية كما أتاح لرجال الكنيسة أن ينعموا بحقوقهم وفوزهم القديم فى أمن وطمأنينة) .

كما أن هذا العهد يتنافى مع ما جاء به القرآن الذى يتجلى فيه التسامح الدينى فقال تعالى (لا اكراه فى الدين)^(٥٣) وقال (لا ينهاكم الله عن الذين لم

يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تسبواهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين) (٥٤) .

وقال تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) (٥٥) .

وقال تعالى (ولتجدن أقربهم مودة للذين أوتوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبان وانهم لا يستكبرون) (٥٦) كما يتجلى في اليهود والمواثيق التي أعطاهما الرسول والخلفاء والقواد المسلمون لأهل البلاد المفتوحة عن الذميين وبما جاء في عهد الرسول لنصارى نجران (ولنجران وحاشيتها جوار الله وذمة محمد على أموالهم وملتهم ويجمعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير) (٥٧) ويعمل Fattal (٥٨) على إجراءات الرسول بقوله (إن النبي أظهر حرباً تامة بالنسبة للفكرة لأنه أراد أن يكسبهم إلى الإسلام عن طريق الاقتناع) وإن ما جاء في عهد خالد بن الوليد لأهل عانات (... ولهم أن يضربوا نواقسهم في أى ساعة شاءوا من ليل أو نهار إلا في أوقات الصلوات وأن يخرجوا الصليبان في أيام عيدهم) (٥٩) .

ويبدو أن هذا العهد وضع أولاً في بلد إسلامي كانت نسبة النصارى فيه عالية بالنسبة لبقية طوائف أهل الذمة . وأنه على الأرجح بلاد الشام كما نسب إلى العهد ، ويحتمل أنه وضع زمن عمر بن عبد العزيز ونسب خطأ بطريقة النقل أو الإسناد إلى عمر بن الخطاب لزيادة قيمة العهد ولتقيد به الخلفاء ، والذي يحملنا لنشك في نسبة العهد لعمر هو عدم تقييد من جاء بعده من الخلفاء الراشدين به كعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب ولم يؤكدوا عليه .

كما أن العلاقة السببية بين الأمويين والبرنطيين وارتباط بعض من نصارى

الشام بالكنيسة والحكومة البيزنطية وقيام بعضهم بنقل أخبار المسلمين والتجسس عليهم أو قيامهم بإيواء الجواسيس الروم مما دفع بعض الخلفاء إلى التشديد عليهم في الزى والركوب لتمييزهم عن المسلمين .

ولإذا سلمنا جدلاً بصحة العهد فإن خلفاء المسلمين لم يفعلوا ذلك تمصياً أو كرهاً للصيرانية وإنما حماية لهم والدولة ثم أطلق الفقهاء وغيرهم من الخلفاء هذا العهد على سائر أهل الذمة فيما بعد ولكن بدرجات متفاوتة .

الحواشي

- (١) أنظر محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة ط ٢ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة — ١٩٥٨ .
- (٢) أبو يوسف الخراج ص ١٢٥ المطبعة السلفية ط ٢ ، ١٣٥٢ هـ القاهرة .
- (٣) الطرطوشي سراج الملوك ص ٢٨٣ وما بعدها طبع مصر ١٣١١ هـ .
- (٤) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٠٤ ، ص ٥٦٣ ، ص ٥٦٥ طبع المجمع العلمي العربي بدمشق .
- (٥) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٢ / أخلاق المكتبة التيمورية .
- (٦) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٦٨٢ / أدب المكتبة التيمورية .
- (٧) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٤ / أدب المكتبة التيمورية .
- (٨) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٥٢ / تاريخ ومصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٢٩٢ / تاريخ .
- (٩) مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٤٦٨ / تاريخ .
- (١٠) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٦٩٣ فقه شافعي ، مصور بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية برقم ٤٦٥ / تاريخ .
- (١١) أنظر غازي الوسطى : الرد على الدمين مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية ص ٣٩١ سنة ١٩٢١ م .
- (١٢) الطرطوشي سراج الملوك ص ٢٨٣ — ص ٢٨٦ .
- (١٣) وثائق في رواية ابن النقاش (علينا) .

(١٤) قلبه أو قلبيه تكون مرتفعة كالنار والفرق بينها وبين الديران الذي يجمعون فيه عدد من الرهبان . والقلاية لا تكون إلا لو وجد بفرد نفسه ولا يكون لها باب بل فيها طافة يتناول فيها الراهب طعامه وشرباً (من الحضارة الإسلامية من ٥٧) .

(١٥) الصومعة : كالقلاية لراهب واحد والفرق بين الصومعة والقلاية أن القلاية تكون منقطعة في فلاة الأرض والصومعة تكون على الطريق (ابن القيم الجوزية أحكام أهل الذمة من ٦٦٨ - ٦٦٩) .

(١٦) يضيف ابن النقاش كلمة (راهب) على نص العهد .

(١٧) وتأتي في روايات أخرى (ولا شيئاً منها) و (ولا تأتي منها ما كان) و (ولا نجى ما كان منها) .

(١٨) ويضيف ابن النقاش (وألا نتم كنائسنا أن يزلها أحد من المسلمين) .

(١٩) ويضيف ابن النقاش وأيام .

(٢٠) ذكر ابن عساكر صورة أخرى للعهد أنه كتب لأبي عبيدة بن الجراح (لما سألك الأمان لأنفسنا وأهاليها وأولادنا وأهل ملتنا على أن تؤدى الجزية عن يد ونحن صاغرين) ج ١ ص ٥٦٣ .

(٢١) وفي رواية ابن النقاش (وألا تظهر شركاً) .

(٢٢) وفي رواية أخرى (إن أراد) .

(٢٣) الزنابير جم زنار . والزنار ما يشد على وسط النصراني أو المجوسي وفي التهذيب ما يلبسه الذي يشده على وسطه (ابن منظور لسان العرب ج ٥ ص ٤١٩ ، محمد مرتضى الحسين تاج العروس ج ٤ ص ١٤٣) .

(٢٤) السعانيين والشعانيين : عبيد دخول المسيح إلى القدس . لفظة عبرانية مدلولها التساييح أخذها السريان ومنهم أخذها العرب . انظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد ٢٤ ص ١٢ ، انظر الديارات للشاذلي .

(٢٥) الباعوث : كلمة سريانية معناها الابتهاال وهي بضعة أبيات منظومة على أوزان تتلى يومياً أثناء الصلاة . وكان الباعوث قديماً يعني صلاة الاستسقاء من البلاء ثم صار دعاء أثناء الطواف في الأعياد . انظر الألفاظ السريانية في المعاجم العربية مجلة المجمع العلمي المجلد ١٣ ص ٣٣٢ ، المجلد ٢٦ ص ٣٢٧ .

(٢٦) الطرطوشى سراج الملوك ص ٢٨٣ - ص ٢٨٦ - ابن النقاش المذمة في استعمال أهل الذمة مخطوط ورقة ٣ - ٤ عبد الله بن زبير القاضي الشروط العمرية على أهل الذمة (مخطوط) ورقة ١ - ٤ . محمد الحوانسكي (كنائس) مخطوط ورقة ١٣٦ ، مؤلف مجهول (مرسوم بعض الملوك الصلاحية في إلزام أهل الذمة بالشروط العمرية) عزيز الدين بن المخلطة (العزيزي المحلى) مخطوط ورقة ١٦١ - ١٦٢ .

- (٢٧) الطرطوشي ص ٢٨٦ . ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الاول ص ٥٦٥ .
- (٢٨) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٧١ .
- (٢٩) أنظر غازي الواسطن الرد على الذميين مجلة الدراسات الشرقية الأمريكية ص ٣٩١ سنة ١٩٢١ .
- (٣٠) أبو يوسف الخراج ص ١٢٧ ط ٢ المطبعة السلفية ١٣٥٢ القاهرة .
- (٣١) انظر ترتون أهل الذمة في الإسلام ص ٤ ترجمة حسن حبشي مطبعة دار المعارف مصر ١٩٦٧ م .
- (٣٢) ابن عساكر تاريخ دمشق المجلد الأول ص ٥٦٣ .
- (٣٣) انظر محمد حميد الله مجموعة الوثائق السياسية ص ١١٥ .
- (٣٤) انظر ترتون أهل الذمة في الإسلام ص ٥ .
- (٣٥) البلاذري فتوح البلدان ص ١٣١ نشر صلاح المنجد مطبعة البيان العربي القاهرة .
- (٣٦) انظر ترتون ص ٦ .
- (٣٧) انظر جرجي زيدان التمدن الإسلامي ص ٤ من ١٠٨ طبع دار الهلال القاهرة .
- (٣٨) الماوردي الأحكام السلطانية ص ١٣٨ مطبعة البابي الحلبي ط ٢ ، ١٩٦٦ مصر .
- (٣٩) ابن الأثير الكامل في التاريخ حوادث سنة ٤٨٤ هـ .
- (٤٠) ابن زبير القاضي : الشروط العمرية على أهل الذمة (مخطوط) ورقة ٥ — ٦ .
- (٤١) الجاحظ البيان والتبيين ص ٢ من ٤٧ تحقيق عبد السلام هارون ط ٣ ، مكتبة الحانجي بمصر .
- (٤٢) انظر صبحي الصالح محقق كتاب أهل الذمة في الإسلام لابن القيم الجوزية ص ٨٦ وما بعدها مطبعة جامعة دمشق ط ١ ، ١٣٤٧ هـ .
- (٤٣) انظر جرجي زيدان التمدن الإسلامي ص ٤ من ١٠٩ .
- (٤٤) ابن أبي أصيبعة عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص ٢ من ١٢٧ طبع بيروت دار الفكر ١٩٥٦ .
- (٤٥) انظر Chafik Chehata, The Eneyclopedia of Islam (New Edition) Leiasn Brill 1965. p. 231 .
- (٤٦) انظر جرجي زيدان تاريخ التمدن الإسلامي ص ٢ من ١١١ .
- (٤٧) انظر أرنولد الدعوة إلى الإسلام ص ٧٧ مكتبة النهضة المصرية ١٩٧١ .
- (٤٨) انظر بارتولد الحضارة الإسلامية ص ٥٥ ط ٣ دار المعارف بمصر .
- (٤٩) سعيد بن بطريق التاريخ المجموع على التحقيق والتصديق ص ٥٩ مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت ١٩٠٩ .

Shedd : Islam and the Oriental Churches p. 110 (٥٠)
(Philadelphia 1904) .

(٥١) أبو يوسف الخراج ص ١٢٥ .

(٥٢) أرنولد الدعوة إلى الإسلام ص ٦٥ .

(٥٣) سورة البقرة آية ٢٥٦ .

(٥٤) سورة الممتحنة آية ٨ .

(٥٥) سورة المائدة آية ٤ .

(٥٦) سورة المائدة آية ٨٢ .

(٥٧) أبو يوسف الخراج ص ٧٢ .

Fattal, le Statut Legal Des Non. Muslmans p. 159 . (٥٨)

(٥٩) أبو يوسف الخراج ص ١٤٦ .